



# مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز

مخطوطة

الرد على من قال أن محل الوشم نجس

ملاحظات

ناقص آخره



## هذه رسالة في الرد علي من قال ان محل الوشم نجس

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تفسر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم

النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين **وبعد**

فيقول العبد الفقير الي لطف ربه الخفي عبد المحي بن عبد الحق

الشرنبلابي الخفي انه قد تكرر السؤال في الوشم وهو الذي

يفعل في بعض الاعضاء فيوتر في محل له لون خضرة ناشية

عن مزج الدم بمحل او غيره فيغسل ويبقى اثره اخضر هل

هو نجس بعد غسله مع بقا اثره وهل اذا اجنب الموشوم

به ترتفع جنايته بالغسل ولا بوضه بقا اثره وهل اذا

لاقي الماء القليل بنجسه وما حكم صلواته وامامته بغيره

معد **فاجبت** بتولي الحمد لله ما خالص الصواب الوشم

بعد غسل موضعه طاهر ولا يضر بقا الاثر الذي يشق زواله

وترتفع الجناية بالغسل عن الموشوم والصلاة والامامة

معد بعد الغسل جازتان والقول بخلاف هذا انما هو مذهب

الشافعية

الشافعية اذ المنقول عن الامام الاعظم ابي حنيفة وكذا ابو

يوسف بل ومحمد علي ما هو مفهوم من كلام شارح الوقاية

ان الدم القليل الذي لم يسيل عن موضعه طاهر حتي انه

لو غرز المتوضي ابرة في جسده وارتيق الدم ولم يسيل

لا ينتقض وضوه ولا يكون نجسا كما صرح به العلامة صاحب

البحر معزيا ذلك لا يمتنا الثلاثة والشافعية رضي الله

عنه يقول ان الدم الذي ارتقي موضع الابرة نجس وان لم

يسيل فحكم بان الوشم نجس وان الصلاة معه باطلة علي

ما فيه من التفصيل عندهم اذ هو دم ارتقي من معرزالابرة

وقد علمت انه عند علماءنا الثلاثة طاهر فالوشم كذلك

علي ان الامام الزاهدي صرح بحكم الوشم من القنية فقال

ولو اتخذ وشما شمر تاب لا يلزمه السليخ انتهى فعلي هذا

صلاة الموشم وامامته وطهارته صحيحة لعدم نجاسته

الوشم بعد الغسل **فعرض** جوابي علي بعض الوعاظ

فردوا وقال ان صاحب القنية معتزلي فاسق لا يقبل



قوله فلما بلغني قوله هذا قلت ان هذا الواعظ جاهل بالردة  
 كلام الزاهدي في الفروع بقوله انه معتزلي اذ الكثير من  
 علماء اصول والفروع والحديث والتفسير اتصف بالاعتزال  
 والرفض والقدر والتشيع وغير ذلك وهو عمدة يحتاج  
 به حتى ان في سند البخاري الجم الغفير من ذلك وهو موقف  
 بنقله لا يطعن فيه ولا يتجاسر علي رد كلامه بل هو المعول  
 عليه في النقل نعم اذا كان داعية الي بدعة فلا تقبل روايته  
 وهذا الامام الزاهدي جميع من بعده من شراح الهداية  
 وغيرهم من علماءنا بغترقون من كلامه ويحتجبون  
 به بعرف هذا من نظر من كتب المذهب فيدل كلام هذا  
 الواعظ علي قصور اطلاعه وعدم معرفته فالواجب عليه  
 الاجتماع باهل المذهب والقراءة عليهم الذين اتقنوا الفروع  
 واتقنوها عن اهلها وترك المجازفة في دين الله ورد كلام  
 الامام الاعظم وصاحبيه بكلام بعض اصحاب الشافعي  
 وانما تمسكه بما نقله العلامة اكل الدين في شرح المشارق  
 ونحوه

وتبعه سنان افندي ونوح افندي فانما ذلك حكاية  
 قول الشافعي بدليل ان العلامة بن الملك في شرحه للحديث  
 صرح بذلك وان لم يحل علي ذلك فهو لا يعارض به قول الامام  
 وصاحبيه علي ما عرفت فالشافعية حكموا بنجاسة الوشم  
 لانهم قالوا انه دم الخبث في موضعه فهو نجس ونحن نقول  
 هو طاهر فان كان الدم يسيل وينحدر من موضعه فهو  
 نجس عندنا ويطهر بالغسل ولا يضر بقا الاثر الذي شق زواله  
 كما هو عبارة جميع الحنفية فنسبت نجاسة الوشم وعدم  
 جواز امامة الموشوم وغير ذلك من الاحكام لمذهب ابي حنيفة  
 نسبة باطلة وانما هو مذهب الشافعي رضي الله عنه وان  
 من اظهر هذا القول بالنجاسة وعدم صحة الصلاة واسنده  
 الي مذهب ابي حنيفة اسناد باطل لا يعول عليه وقد  
 اعانه عليه قوم اخرون ولولا خوف الاطالة لاتينا بجميع  
 عبارتهم ولكن تقتصر علي بعضها فقد ذكر صاحب البحر  
 عن عدة من كتب المذهب اثر النجاسة اذا شق زواله كالحنا



النجس والصبيح النجس يسقط اعتبار نجاسته وبصير محله  
 طاهرا ولا يصير بقا الاثر والمشقة ان يحتاج في ازالته الى استعانة  
 غير المالك الصابون والاشنان او الماء المغلي بسدر انتهى وقال  
 الاتقاني في شرح الهداية في شرح قول المصنف الا اذا بقي  
 ما في ازالته مشقة بان لا يزول بالماء الصوف كاللون لان الجرح  
 مدفوع شرعا انتهى وقال الاكل من شرحه علي الهداية الا ان  
 يبقى ما يشق ازالته بالاحتياج في ازالة الى غير المالك الصابون  
 والاشنان فان ذلك لا يمنع الجواز والاصل في ذلك ان ازالة مثل  
 ذلك جرح وهو موضوع انتهى فهذه عدة كتب من المذهب  
 وغيرها مما لم يذكر كشرح القدوري والكنز والمجمع ومنظومة  
 السني وجميع كتب المذهب مطبقة علي عفو اثر النجاسة الذي  
 يشق زواله وان ممن صرح بلفظ الوشم بعنوان كونه كونه  
 وشما هو الامام الزاهدي في القنية وغيره بغير هذا العنوان من  
 الدم الخارج عقب غرض الابرة وانه تارة بسيل وتارة بنجس  
 ولم يسئل فان سال فحكمه حكم سابغ النجاسة من غسله وسقوط

اعتبار

اعتبار اثره وان لم يسئل وان نجس فهو طاهر عندنا ونجس عند  
 الشافعي وهذا هو الحق الذي لا يحصى عنه وان من قال خلاف  
 هذا ونسبه لمذهب ابي حنيفة فقول باطل وانما هو مذهب  
 الامام الشافعي وان من تكلم علي الامام الزاهدي ورده كلامه  
 فردة باطل قد صرح الثقة بانه الامام المشهور علمه وفقهه  
 وان كتب المذهب كلها منجوبة من كلامه فمن يمنع الاخذ  
 بكلامه فقد منع وابطل كتب المذهب الناقلة عنه والحامل  
 لهذا الراد علي متوبرانه واسناد هذه المسائل الي المذهب حسب  
 الرياسة وحسب الدنيا الدنية والمجازفة في دين الله والكذب علي  
 هذا الامام الاعظم ابي حنيفة رضي الله عنه بل والكذب علي صاحبه  
 لما بعليده من مذهبه وضيع لم تر جرة الحكم ومنعوه  
 عن هذه الاحكام فالما مول من الله تعالي ببركة الامام واهل المذهب  
 ان يجازي باقواله وافعاله في الدنيا عاجلا وفي الآخرة اجلا انه علي  
 ذلك قد برز باجالة دعوة المظهرين جدير والله اعلم بالصواب  
 تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في يوم الاثنين المبارك في خمسة وعشرين شهر  
 شعبان المبارك من شهر رجب سنة ثمان مائة الف على يد الفقير الي الله تعالي عمر الامام

امام  
 شيخ  
 علي